

المؤسسات الدينية الإسلامية

مشكلات التاريخ والحاضر، وضرورات الإصلاح*

■ رضوان السيد

I - الدين والمؤسسة والتقليد:

مضت عقودٌ وعقودٌ من الجدالات بشأن القيادات الفقهية في الإسلام، من أجل نفي صفة «المؤسسة» عنها. وقد كان لذلك سببان رئيسان:

الأول: محاولة التخلص من التقاليد الفقهية التي استتبَّت في المذاهب السُّنِّيَّة الأربعة فيما بين القرنين الخامس والثالث عشر الهجري. وقد زادها ثباتاً إقبال الدولة المملوكية (660 - 922هـ) على الاعتراف بالمذاهب الأربعة على قدم المُساواة، وجعلها صاحبة السلطة في المجال الديني في «الأوقاف والمدارس والقضاء والفتوى». وعلى الرغم من أنَّ العثمانيين قدّموا المذهب الحنفي؛ فإنّ المذاهب الأخرى حافظت على درجاتٍ من النفوذ في سائر المجالات الأخرى خارج القضاء؛ وبخاصةٍ عندما ظهر التصوف باعتباره مجالاً مشتركاً بين المذاهب باستثناء المذهب الحنبلي. وقد

* محاضرة ألقيت في المؤتمر الإسلامي العالمي بمكة المكرمة (22 - 25 فبراير، 2015) بعنوان: «مكافحة الإرهاب»، بتاريخ 2015/2/23.



ظهرت جهودٌ لأفرادٍ وحركاتٍ وحيوياتٍ داعيةٌ للاجتهاد من ضمن المدارس الفقهية أو من خارجها مثل جهود ابن تيمية (-728هـ) وتلامذته، وجهود السيوطي (-911هـ). يبيدُ أنّ التقليد السائد، والمدعوم من السلطات قَرَّم تلك الحركات الاجتهادية أو استطاع استيعابها. على أنّ التقاليد الفقهية المذهبية واجهت تحدياتٍ حقيقيةً منذ القرن الثاني عشر الهجري بسبب انسداد التقليد المذهبي، واستعصائه على الحركية من جهة، وبسبب اقتران الدعوة لفتح باب الاجتهاد في الفروع، بالهجوم على التقليد العقدي الأشعري، وعلى التصوف وتجلياته الشعبية. ونتيجةً لظهور التأصيل السلفي ما قبل المؤسسي ومثالاته غير المذهبية وغير التقليدية؛ فإنّ فكرة وجود «مؤسسة» ذات سلطة في الأصول والفروع شهدت تزغزغاً كبيراً.

والسبب الثاني: لإنكار شرعية أو مشروعية المؤسسة الفقهية ذات السلطة في المجال الديني الإسلامي كان بروز التيار الإصلاحية الذي عرف رواده الحداثة الأوروبية وثورانها على الكهنوتية التي سادت في الكاثوليكية لأكثر من ألف عام. وبذلك فإنّ الإصلاحية الإسلامية الداعية للتجديد رأت أنّ التقليد السائد في المذاهب الفقهية صار مُشبهاً للكهنوت في المسيحية الكلاسيكية، وصار عائقاً حقيقياً لإمكانيات الاجتهاد والتجدد والإصلاح في نواحي ومناحي الاعتقاد والسلوك. وهكذا فإنّ المثال السلفي التأصيلي الداعي للردّ إلى «الأمر الأول» صار مشتركاً بين السلفيين والإصلاحيين، الذين تحالفوا في الدعوة للخروج على التقليد الذي مثلته لقرون وقرون المؤسسة الفقهية في سائر المذاهب الإسلامية. وما ظهر الافتراق بين الإصلاحيين والإحيائيين أو التمييز والتمايز بينهما إلا في النصف الأول من القرن الرابع عشر الهجري/والثلث الأول من القرن العشرين الميلادي.

كل دين - وبخاصةً ديانات التوحيد - هو نصّ وتقليد والتقليد يمثّل التجربة التاريخية لعلماء الدين في التعامل مع النصّ المنزّل من جهة، وجماعة المؤمنين من جهة ثانية؛ يبيدُ أنّ التجربة التاريخية المختلفة لديانات الثلاث - مع جماعات المؤمنين ومع السلطات السياسية - أدت إلى اختلافاتٍ

شاسعة في الحلقة الوسطى من المثلث: النص المعصوم، وإدارة الخلاص، (أو المؤسسة التبليغية)، وجماعة المؤمنين. ففي اليهودية والمسيحية اكتسبت الإدارة سمات القداسة مثل النص أو المقدس ذاته. أما في الإسلام فإن هذه الإدارة ظلت مفتوحة وغير شعائرية وتطوعية واختيارية، وتقوم سلطتها - إذا صحّت التسمية - على اعتراف جماعة المؤمنين بها.

فالأصل الأول كتابُ الله وسُنَّةُ رسوله. والأصل الثاني جماعةُ المؤمنين.
أما الطرف الثالث - وليس الأصل الثالث - فهو العلماء، أو أهل الدعوة والتبليغ. وهؤلاء أناسٌ نذروا أنفسهم للإحاطة بعلوم وأدوات فهم النص

كل دين - وبخاصة ديانات التوحيد - هو نصّ وتقليد والتقليد يمثل التجربة التاريخية لعلماء الدين في التعامل مع النص المنزّل من جهة، وجماعة المؤمنين من جهة ثانية.

والسُنن وتأويلاتها وإبلاغها للمؤمنين والعمل على تطبيقها أو إحقاقها. فتكليفهم ليس تكليفاً إلهياً، وإنما هو في الواقع تكليفٌ من جماعة المؤمنين، ويُكتسب بالتدرج نتيجة تفاوض وتفاوض استناداً إلى ما تشهده الجماعة منهم من أمانة للدين، ومعرفة بعلومه. وخلال فترة قصيرة نسبياً، بعد وفاة رسول الله ﷺ، صاروا فئاتٍ محترفة. ولست أقصد هنا إلى تأمل نشوء علوم الإسلام؛ بل إلى إيضاح كيف تحول حملة العلم أو أهل التبليغ

هؤلاء إلى مؤسسة، بمعنى أنهم صاروا فئةً محدّدة لها تقاليدها وأعرافها وحجبتها تبعاً لاحتياجات الجمهور من جهة، واحتياجات الدولة أيضاً. ولننظر في أصول استنباط الأحكام كما تبلورت لدى الشافعي (-204هـ) في الرسالة، فهي أربعة: الكتاب، والسُنَّة، والإجماع، والاجتهاد أو القياس. فالجماعة أو الجمهور والتعبيرات العالمة عنهما (= الإجماع) هو الأصل الثالث. أما القياس فهو اسمُ الوظيفة أو المهمة التي يتولاها الفقهاء. ومع أنّ السلطة السياسية ليست جزءاً من هذه العملية؛ فإنها كانت بين أسباب تبلور المؤسسة الدينية؛ لأنّ لها - كما ذكر الماوردي - وظيفة أخرى إلى جانب سياسة الدنيا أو إدارة الشأن العام؛ وهي: حراسة الدين. وهو يضيف أنّ معنى حراسة الدين هو صونه على أصوله وأعرافه المستقرة. فالدين دين الأمة، والسلطة سلطة



الأمة، وأولياء الأمور وكلاؤها في إدارة شأنها العام. والعلماء هم وكلاء الأمة في البلاغ من خلال قيادة العبادات والتعليم الديني والفتوى والقضاء والإرشاد العام، من ضمن النظام العام للدولة وجماعة المسلمين. إنَّ تحديد الماوردي يشير إلى علاقة الانسجام التي سادت بين المؤسسة الدينية والدولة؛ فالشافعي أرسى أصول وقواعد المهنة الفقهية، مُخرجاً متفلسفة المتكلمين من هذه الدائرة. وأحمد بن حنبل (-241هـ) - الذي اصطدم بالمأمون وأعقبه بسبب إرادة التدخل في القرآن - هو الذي أرسى قواعد علاقة الفقهاء بجماعة المسلمين وبالدولة عندما قال: لا نكفر مؤمناً بذنب، ونصلي وراء كل إمام، ونجاهد مع كل أمير.

لقد كانت هذه هي تجربتنا التاريخية في العيش بديننا، وقد صارت لها تقاليد وأعراف منفتحة، ومن ضمنها المذاهب الفقهية التي لا مكان هنا للتأريخ لها. لكنها هي التي صنعت الصورة التاريخية للإسلام كُلِّه. فهل كان ممكناً أن تقوم أمتنا ودولتها، وأن تجري ممارسة الدين بشكلٍ مباشر مثلاً عن طريق لجان شعبية، مثلما حاول القذافي؟ وبالطبع فإنَّ المؤسسة الفقهية بعد تجربتها التاريخية الثرية والزاهرة تعرضت على مشارف الأزمنة الحديثة لتأزُّمٍ شديد وجمود. وقد كانت الأزمنة وتغييراتها تفرض على المذاهب انفتاحاً كبيراً أو صغيراً. ونحن نذكر أنَّ إمام الحرمين الجويني (-478هـ) تصوّر في «غياث الأمم» انقلاب الزمان، وأن تخلو الأمة من مؤهلين لولاية الأمور، ومؤهلين للقيام بمهام الفقهاء. يبيدُ أنَّ ذلك ما حدث ولن يحدث أو يتهدد الدين، وتتهدّد الأمة. ولماذا أذكر هذا كلّه في هذه المطالعة عن «ضعف المؤسسات الدينية» وأنَّ هذا الضعفَ يمكنُ أن يكون بين أسباب التطرف والانشقاق في الدين؟ لأنَّ جمود التقليد المذهبي قبل قرابة القرنين، وعدم قدرته على استيعاب الجديد كما حدث مراراً خلال العصور، ونفاد صبر الناس أمام التهديد الاستعماري للدين والدولة، كان وراء الدعوات القوية لإزاحة المؤسسة الفقهية التقليدية، باعتبارها عائقاً حال ويحول دون التجديد في الدين وفي فهم الدنيا؛ لقدرة على مواجهة الظروف الجديدة، والتساند والتجدد من أجل وضع الأمة في الزمان.

II - الدين والمؤسسة والدولة الوطنية:

ما تزال المؤسسات الدينية بالطبع قائمة رغم مطالب الإحيائيين؛ لأنّ بقاءها كان ضرورياً لممارسة المهام والوظائف في العبادات والتعليم والفتوى والقضاء والإرشاد العام. وقد انفتحت نتيجة الضغوط الشديدة؛ لكنها خرجت من المعمة القرنية شديدة الضعف، لانقلاب الزمان بالفعل. فقد اقترنت الحملة الهائلة على التقليد بثلاث ظواهر: تغيُّر نظام العالم باستيلاء أوروبا الاستعمارية عليه، وقيام نظام الدولة الوطنية في ديار الإسلام، وصعود الإحيائيات المتطرفة والتأصيلية. وقد أفضى الاستيلاء الأوروبي إلى ظهور

لقد كانت هذه هي تجربتنا التاريخية في العيش بديننا، وقد صارت لها تقاليد وأعراف منفتحة، ومن ضمنها المذاهب الفقهية التي لا مكان هنا للتأريخ لها.

الفكرة القائلة بأنّ الدار لم تُعدّ دار إسلام، وما دام الأمر كذلك؛ فلا بد من البحث عن مخرج. ولأنّ التقليد الفقهيّ كان قد انغلق؛ فقد انصرف فقهاؤه للبحث عن حلولٍ في موروثات القرون الماضية، من ضياع صقلية، وإلى الحروب الصليبية، فإلى ضياع الأندلس. وقد وجدوا أنّ الممارسة القديمة تقول بالجهاد أو الهجرة ولا شيء وراء ذلك أو معه. جرى ذلك في حالات الهند وآسيا الوسطى والبلقان والجزائر

والسودان.. وحتى ليبيا في الغزو الإيطالي عام 1911. إنّ المعروف أنّ حركات الهجرة هذه ما أدّت إلى تحرير أي بلدٍ من الاستعمار، وقد نجحت حركات الجهاد في التحرير أحياناً. إنّما في معظم الحالات؛ فإنّ الحركات الوطنية وبالقتال والنضال السياسي هي التي أخرجت المستعمرين. يبيد أنّ هذا الوعي من جانب فقهاء التقليد كانت له أحياناً نتائج مفاجئة؛ فقد قاد انفصال المسلمين بدولة باكستان فريقان: فقهاء الهجرة؛ لأنه لا ولاية لغير المسلم على المسلم، وفريق الدولة القومية على النمط الأوروبي حيث عدّوا الإسلام هويتهم القومية. ونحن نعلم أنّ الإثنيات عادت فتقدمت على اعتبارات الدين الواحد بباكستان فصارت الدولة دولتين، ولا تزال كلتاها تعاني من اضطرابٍ هائل بين القومية والأصوليات الدينية. ونحن نعلم أيضاً أنّ زعماء حركة



الخلافة الهندية أَرادوا إقناع الملك عبد العزيز آل سعود بتسليم منصب الخلافة الذي أسقطه مصطفى كمال، وطمع فيه الجميع؛ لكنَّ الرجل لم يغتر وأقام دولةً وطنيةً إسلاميةً لا وهمَ فيها ولا اعتسار.

ولنُعدُّ إلى قصة الدولة الوطنية مع المؤسسة الدينية. منذ القرن الثالث الهجري قامت دولٌ إقليميّةٌ ومحليّةٌ ملكيةٌ أو سلطانيةٌ في أنحاءٍ مختلفةٍ من دار الإسلام، وما قال أحدٌ آنذاك: إنَّ الدار لم تُعدَّ دار إسلام، وبالطبع فإنَّ الأمر كان مختلفاً مع النظرية الجديدة للدولة الوطنية والقومية الطالعة في ديار المسلمين بعد الحرب العالمية الأولى. وكانت بعض الدول الوطنية تلك معاديةً للدين مثل تركيا وألبانيا؛ لكنَّ معظم الدول الجديدة كانت محايدةً إزاء الدين أو ودودةً تُجاهه. وقد احتضنت في معظمها المؤسسة الدينية أو استتبعتها وتبادلت معها الاعتراف؛ لكنَّ الدول الوطنية هذه خارج المملكة العربية السعودية مرت في سياساتها الدينية بمرحلتين: مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال، ومرحلة الأنظمة الأمنية والعسكرية في النصف الثاني من القرن العشرين. وفي المرحلة الثانية هذه تغيّرت في تلك الدول ذات الأنظمة الكوربوراتية أو الشمولية العلاقة بالدين وبالمؤسسة الدينية؛ إذ في تلك الدول، التي خرجت فيها المؤسسة ضعيفةً نتيجة الحرب على التقليد، أقبل العسكريون والتحديثيون الراديكاليون على تجريد المؤسسة من أكثر مواردها ووظائفها بحجة التقدم والتحديث، من مثل الأوقاف والمدارس والفتوى ووسائل وأدوات الإرشاد العام. وقد قمتُ في بعض كتبي بتمييطٍ لعلائق الدولة في عالم الإسلام بالمؤسسة الدينية في النصف الثاني من القرن العشرين، ووجدتُ أنه كانت هناك ثلاثة أنماطٍ رئيسةٍ للتعامل:

أولُ هذه الأنماط سميتهُ نمط الحفظ والاندماج في نظام الدولة، وقد بدا ذلك في الدول العربية الكبرى مثل المغرب ومصر والمملكة العربية السعودية؛ فالأزهر على سبيل المثال تضخم كثيراً وازدادت أعدادُ أساتذته وطلابه، وصارت جامعته مثل جامعات مصر الأخرى من حيث التخصصات، إضافةً للكليات الدينية التقليدية. يبيدُ أنه فقد أكثر أوقافه، وتضاءل أثره في الإرشاد العام، وفي التعليم العام. والبارزُ في تجربة المملكة العربية السعودية

أنه ظهرت مؤسسة كبرى بالفعل بدأت تبني تقاليد، وسيطرت في مجال التعليم الديني والقضاء والفتوى، وصارت جزءاً من نظام الدولة ومؤسساتها. وفي حين ظهرت في الأزهر ميولٌ متناقضةٌ تقليدياً وتجديداً وإحيائيات؛ فإنَّ المؤسسة الدينية المغربية ظلَّ التقليد المالكي راسخاً فيها، وتضاءل تأثيرها في الإرشاد العام. وهكذا ففي مصر والمغرب فإنَّ البنية انحفظت في النهاية وإنْ على ضعف؛ في حين ظهرت بنيةٌ وتقاليد في المؤسسة الدينية السعودية سواء لجهة التنظيم، أو لجهة العلاقة بالسلطات، أو لجهة العلاقة بالجمهور، أو لجهة تصورات الإرشاد العام. يبيدُ أنَّ هذه المؤسسات التقليدية الكبرى

أظهرت السلفية السعودية حيويات كبرى في مجال الدعوة بالداخل والخارج لاجتماع التحرر من التقليد المذهبي، والاطمئنان إلى شرعية دولة الكتاب والسنة التي أقامها الملك عبد العزيز، وتنامي القدرات والإمكانات، لكنها عانت في العقود الثلاثة الأخيرة من الانفجارات بداخلها، ومن القصور في أداء الوظائف والمهام وسط متغيرات الظروف.

جميعاً ما ظهر فيها نهوضٌ كبيرٌ رغم القدرات المتاحة. لقد أظهرت السلفية السعودية حيويات كبرى في مجال الدعوة بالداخل والخارج لاجتماع التحرر من التقليد المذهبي، والاطمئنان إلى شرعية دولة الكتاب والسنة التي أقامها الملك عبد العزيز، وتنامي القدرات والإمكانات. لكنها عانت في العقود الثلاثة الأخيرة من الانفجارات بداخلها، ومن القصور في أداء الوظائف والمهام وسط متغيرات الظروف.

وثاني هذه الأنماط، سميته نمط الإضعاف والاستتباع. وهذا النمط ساد في بلدان الأنظمة الأمنية والعسكرية مثل سورية والعراق وليبيا وتونس والسودان والجزائر، وفي هذا النمط

فقدت المؤسسة الدينية أكثر وظائفها، وتعرضت لضغوط شديدة وقاسية. وعندما استشرت الأصوليات حاولت الأنظمة في هذا النمط العودة إلى شيء من الود الظاهري تجاه المؤسسة، وبخاصة لجهة بناء المساجد، وإنشاء المدارس الدينية؛ لكنَّ ذلك جاء بعد فوات الأوان، وبعد أن فقدت المؤسسات قدراً كبيراً من الحجية والاحترام لدى الجمهور، وأحياناً لصالح الراديكاليات الدينية المسيسة والجهاديات العنيفة.



وثالث هذه الأنماط، سميته نمط الحياد الودود أو المتجهم. وقد ظهر في بلدان مثل عُمان ولبنان والأردن وموريتانيا، وفي هذه البلدان ما أكثر الحكومات من الضغط على المؤسسات، كما لم تهض بها كثيراً؛ بيد أن الأصوليات قللت من شعبية الفقهاء الذين سموهم فقهاء السلطان. كما أن الإحيائيات الأصولية استطاعت تحقيق اختراقات مهمة في بنى المؤسسات ودعوتها.

لقد لاحظت أنه في بلدان الحياد الديني من جانب السلطات، فإنه ما ظهرت حركات عنف قوية باسم الدين. أما بلدان الإضعاف؛ فقد ظهر فيها عنف كثير باسم الدين - في حين ظلّت درجة العنف الديني متوسطة الشدة في بلدان الحفظ والاندماج.

III - الإحيائيات الدينية في مواجهة المؤسسات الدعوية والسلطات والعالم:

ما أتى ضعف المؤسسات الدينية من ناحية السلطات بالدرجة الأولى. بل الصحيح أن تلك المؤسسات الضعيفة والمستضعفة ما أظهرت مقاومة بارزة للعسكريين والأمنيين، ولو أنها فعلت ذلك، لربما تغيرت مصائرُها ومصائرُ سياسات الدين في زمن الدولة الوطنية الثاني. لقد خلف زوال السلطنة العثمانية في نهاية الحرب الأولى واحتلال إسطنبول ثم إلغاء الخلافة، مرارةً شديدةً لدى جماهير المسلمين المتدينين، وبخاصة في بلدان الكثرة الإسلامية الباقية على التقليد، من مثل الهند ومصر وتركيا وجزيرتي جاوه وسومطرة وبلدان آسيا الوسطى، ونواحي سواحل الجزيرة العربية المتواصلة مع الهند، وبلاد الشام والعراق التي ظلت خاضعةً للعثمانيين حتى عام 1918م. وما كان للخلافة أو السلطنة أي أثر إيجابي في حياة معظم المسلمين، وبخاصة في الهند ومصر. لكنهم كانوا يواجهون المستعمرين، ويرون في السلطنة سنداً معنوياً كبيراً ورمزاً تاريخياً صار جزءاً من التقليد الديني. وقد بدت الحركات الوطنية المناضلة للاستعمار للوهلة الأولى بديلاً عن مظلة السلطنة الوهمية. وفي الواقع فإن المؤسسات الدينية التي ما كانت تملك مشروعاً سياسياً سرعان ما انضوت تحت لواء الدول الوطنية؛ وإن لم يخلُ الأمر من محاولة أو طموح لإلصاق بعض

التقليد الديني بالسلطات الجديدة للاطمئنان والشرعنة، وذلك مثلما حاول الأزهريون أن يأخذوا الخلافة للملك فؤاد بعد إلغاء مصطفى كمال لها بتركيا عام 1924، وكان الهاشميون وأنصارهم قد حاولوا ذلك بعد عام 1920.

وما كانت لحظة إلغاء الخلافة عابرةً بالنسبة لحركات وجمعيات الهوية الجديدة، فلو تأملنا ردود العلماء على كتاب علي عبد الرازق: الإسلام وأصول الحكم (1925) لوجدنا أنها في معظمها رثاءً للتقليد وأمجاد، دونما تعرُّضٍ لمسألة الشرعية في الدولة الجديدة. وأحسب أنه لولا إصراف عبد الرازق في عدّه رسالة النبي ﷺ دعوةً دينيةً خالصة، لما انصبّت عليه تلك الحملة

لقد لاحظت أنه في بلدان الحياض الديني من جانب السلطات، فإنه ما ظهرت حركات عنفٍ قوية باسم الدين. أما بلدان الإضعاف؛ فقد ظهر فيها عنفٌ كثير باسم الدين.

الشعواء. لدينا من السنوات الأولى كتاب محمد الطاهر بن عاشور، وكتاب محمد الخضر حسين، وكتاب محمد رشيد رضا، وكتاب محمد بخيت المطيعي. والثلاثة الأوائل ليسوا من مصر. كما أنّ القائمين على حركة الخلافة كانوا من الهند المستعمرة البريطانية. وكانت البلدان الثلاثة الأوائل واقعةً تحت الاستعمار الفرنسي، وبالطبع فإنهم ممن كانوا يعدّون السلطات القائمة في بلدانهم شرعية؛ لكنّ كتبهم جميعاً موجّهةً إلى

ملك مصر، وهو في نظرهم حاكمٌ شرعي، رغم أنّ سلطته قائمة على الدستور وليس على البيعة. وقد ظلّ رشيد رضا من بينهم حائراً في تشخيص طبيعة الخلافة أو السلطة في الإسلام؛ فإصلاحية محمد عبده التي كان رضا لا يزال من دُعائها تعدّ نظام الحكم في الإسلام مدنياً. وفي تواصله مع السلفيين السعوديين لم يرههم مهتمين كثيراً لزوال خلافة بني عثمان، ما داموا قد أقاموا دولة الكتاب والسنة، ولذلك ظلّ على القول - شأن الفقهاء والمتكلمين القدامى -: إنّ الإمامة من الفرعيات وليست من أصول الدين. لكنها صارت في نظره ذات صبغةٍ دينيةٍ لارتباطها الطويل بالإسلام. ووحده عبد الرزاق السنهوري - الذي كان يدرس في فرنسا - وحضّر أطروحته للدكتوراه هناك عن الخلافة (1927) أدرك أنّ أنظمة الدول الوطنية هذه جديدة، ومن أجل



الشرعنة لا بد أن تكون الشريعة هي نظامها القانوني، أما الخلافة ذاتها أو الإطار العام؛ فيمكن أن يكون في شكل عصبه أمم إسلامية، مثل «عصبه الأمم» التي أقامها المنتصرون في الحرب عام 1920.

بدأ ظهور جمعيات الهوية بمصر قبل الحرب العالمية الأولى؛ فالجمعية الشرعية ظهرت عام 1912، وكانت متأثرةً بالسلفية الجديدة، وبعد الحرب الأولى ظهر الشبان المسلمون، والإخوان المسلمون، وأنصار الكتاب والسنة. واللافت أن حسن البنا - بتأثير من رشيد رضا - سمى جمعيته «جماعة» بمعنى أنها مناط الشرعية شأن إدراكات أهل السنة والجماعة منذ أيام أحمد بن حنبل (-241هـ)، وقد سادت فيها منذ البداية تقاليد الولاية والبيعة. ومن اللافت أيضاً أن رشيد رضا الذي ازدادت علاقته بالسلفية السعودية بعد منتصف العشرينات، جمع عام 1933 مقالاته في نقد تقليدية الأزهر في مجلدٍ ضخيمٍ بعنوان: المنار والأزهر. وهكذا وعبر الثلاثينات من القرن الماضي تبلورت لدى عشرات حركات الهوية أو جمعياتها (وأبرزها جماعة الإخوان المسلمين بمصر، والجماعة الإسلامية بالهند وباكستان فيما بعد) فكرة استعادة الشرعية الدينية في المجتمع والدولة والتي انحصرت في التنظيم لتنتشر في أوساط الشبان المتدينين، وتمهد لمقولة: إن الإسلام دينٌ ودولةٌ ومصحفٌ وسيف (1942)، وأنه بعد التمكين بإقامة السلطة التي تطبق الشريعة، تكون الخلافة، ثم أستاذية العالم. وهكذا، وفي عمليات تحويل المفاهيم والصور عبر ثلاثة عقود إلى فكرة النظام الكامل فالحاكمية، ارتسم نهج استعادة الشرعية في المجتمع والدولة من طريق الانتشار بالتربية الجديدة والتأصيلية، أو من طريق الانقلاب الذي يقوم به «الفتية الذين آمنوا بربهم وزدناهم هدى». ولست أقصد من وراء هذا الاستطراد إلى شرح أفكار ومعتقدات جماعات الإسلام السياسي والجهادي؛ بل إلى إيضاح أنه كانت هناك رؤية جديدة لمفاهيم عديدة لا علاقة لها بالتقليد؛ بل هي تعتمد على تأويلات جديدة تعتبر السلطة السياسية ركناً من أركان الدين؛ لأنها صارت الوسيلة الوحيدة لتطبيقه. وقد كسبت الرؤية الجديدة شعبيةً زاهرةً في المجتمعات الإسلامية خلال عدة عقود، واتخذت طابعاً عقائدياً غالباً حتى في

أوساط بعض علماء مؤسسات التقليد في مصر والمغرب. وقد تأثر بها الإحيائيون الشيعة، وتجلّت في استعادة الإمامة أو استحضارها من الغياب من خلال «ولاية الفقيه» كما هو معروف. أمّا اختراقاتها في مؤسسات التقليد السني فتبدو في أنّ ثلاثة من شيوخ الأزهر عدوا أنفسهم سلفيين، بينما قال اثنان: إنهما مجتهدان، ولا يتبعان مذهباً معيناً!

وغنيّ عن البيان أنّ هذا التطور الكبير في عمليات تحويل المفاهيم من أجل دعاوى حماية الدين والهوية في وجه الحداثة والتغيير، واستيلاء الغرب على نظام العالم، وفي وجه الدولة الوطنية في زمنها الثاني - زمن

كسبت الرؤية الإحيائية
والأصولية الجديدة شعبيةً
زاخرةً في المجتمعات
الإسلامية خلال عدة عقود،
واتخذت طابعاً عقائدياً
غالباً حتى في أوساط بعض
علماء مؤسسات التقليد
في مصر والمغرب.

العسكريين والأمنيين - زاد من إضعاف المؤسسات الدينية وسلبها الكثير من وجوه حجيتها ومرجعيتها؛ إذ إنّ هذه المؤسسات بسبب اختراقات الإحيائيات، واستنزافات الأنظمة، وتراجع القُدرات الإصلاحية والنهضوية لرجالها تكأّت بين الأخذ من مقولات الإحيائيات الجديدة، والفتاوى للأنظمة، أو الاقتصار على أداء الوظائف دونما طموحٍ لأداء المهام. والوظائف كما سبق القول هي: القيام على وحدة العبادات والشعائر،

والتعليم الديني، والفتوى والإرشاد العام. وقد دخلت الإحيائيات كلّ هذه الوظائف. بيّد أنّ الأهمّ أو الأبرز فيها هو الإرشاد العام؛ فهناك مشروعات كثيرةٌ للتوجّه والتوجيه في ديار المسلمين اليوم. وقد زادت العولمة الهائلة من عجزها عن أداء هذه المهمة في التوجه والتوجيه العام. وإذا أضفنا إلى كثرة المشروعات والأهواء الجاذبة أنّ المؤسسات الدينية فضلاً عن ضعف قُدراتها - ما عادت موحّدة أو متألّفة أو متعاونة في توجهاتها، نشعر بالأخطار التي تتهدد ديننا ومجتمعاتنا.

ولنمضِ إلى أفقٍ أوضح وأكثر صراحة: لقد سادت الصحة في مجتمعاتنا في العقود الأخيرة، والصحة سلفية الروح والتوجّه، وهي تقول



بسمتية دينية قوية من الشعائر وإلى الأشكال واللباس والرموز والتصرفات ورؤية الذات والعالم. وبسبب الضغوط الهائلة على السلفيات المتجددة الأشكال والأفكار والتصرفات؛ فإنها انفجرت في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، وانتشرت تشظياتها في ديار المسلمين، وفي أنحاء العالم. وعندما أقول: إن مهمة «الإرشاد العام» ضرورة لبقاء الدين والمجتمعات بل والدول؛ فإنني أكاد أقول: إننا نكلف المؤسسات الدينية أو الدعوية بما لا يكاد يُطاق؛ فالإسلام اليوم - بل ومنذ أكثر من عقدين - صار مشكلة عالمية. وفي نظر العالم ما عادت للمؤسسات الدينية الإسلامية والدول الإسلامية غير مهمة واحدة هي مكافحة الإرهاب الإسلامي!

ولنعد إلى لملمة أطراف الموضوع؛ واجه التقليد الإسلامي قبل قرنين مشكلات مستعصية نتيجة الانسدادات التي حصلت فيه لعدة أسباب. وقد تصدت للإصلاح والتجديد حركات تأصيلية ونهضوية، وعلى مدى أكثر من قرن من الصراع انكسر التقليد المذهبي وتشرذم وضعفت مؤسساته. بيد أن الذي حلَّ محلَّه في التفكير الديني والممارسة الدينية ما كان الإصلاح أو التجديد أو الاستيعاب والنهوض كما كان يحصل في الأزمنة الوسيطة، بل حلَّت محله أو حاولت إحيائات جذرية أرادت تغيير المجتمعات والدول بمفاهيم جديدة معادية للتقليد، ومفارقة لنظام العالم الجديد في الوقت نفسه. إن حركات التغيير الجذري هذه باسم الدين، وفي محاولاتها لتغيير فقه العيش في مجتمعاتنا، ونظام العالم، اصطدمت بالعالم وبالمجتمعات والدول. والعالم كلُّه اليوم يريدنا أن ننكفئ عنه ونقيه شرورنا، بينما تريد مجتمعاتنا استعادة السكينة والأمن الروحي والمعنوي والمادي. وبالطبع، لسنا وحدنا المسؤولين، ومن غير الممكن مطالبة مؤسساتنا بالشفاء من كل داء؛ لكننا نواجه مطالب ملحاً من سلطاتنا ومن العالم؛ أن نتدخل لمكافحة التطرف والعنف باسم الدين. فماذا نعمل؟ وكيف؟ وما هي الإمكانيات والقدرات لتجاوز الضعف والتكأكو من جهة، وللقدر على استعادة الوظائف والمهام، والقيام بها وعليها؟!

IV - أفكارٌ واقتراحاتٌ للتدخل والعلاج:

يعاني الدين الإسلامي إذاً من ظهور جماعاتٍ متطرفةٍ وعنيفةٍ باسمه، وعلّة ذلك الاختلالاتُ في سياسات الدين من جانب الجهات الدولية، والإعلام العالمي، والدول العربية والإسلامية، والمؤسسات الدينية. وتعني هنا المؤسسات الدينية بسبب المسؤولية من جهة، وأنّ هناك أمالاً معقودةً عليها في تسكين الدين، والتأثير في نشر الاعتدال وتأمين المجتمعات القلقة والمستنزفة على دينها بالدرجة الأولى، والتفكير أيضاً في طرائق الاستجابة العاقلة لغضب الشبان، والحيلولة دون تنامي أجيالٍ جديدةٍ من معتقي أفكار

التطرف والعنف وممارستها. ونحن عندما نتحدث عن المسؤولية الأخلاقية والدينية، فلأنّ المؤسسات - على ضعفها للظروف التي ذكرناها - تولّت ولا تزالُ وبشكلٍ رئيسٍ ووظائفٍ ومهامٍّ أربعمائة هي التالية: الإمامة والمرجعية في أداء العبادات ووحدتها، والتعليم الديني في كلّ مستوياته، والفتوى بكافة أشكالها، والإرشاد العام. ونتيجة وجوه الضعف التي ذكرناها حدثت تفلّاتٌ في كلّ هذه المجالات، بمعنى أنّ أناساً ودعاةً من خارج

يعاني الدين الإسلامي إذاً من ظهور جماعاتٍ متطرفةٍ وعنيفةٍ باسمه، وعلّة ذلك الاختلالاتُ في سياسات الدين من جانب الجهات الدولية، والإعلام العالمي، والدول العربية والإسلامية، والمؤسسات الدينية.

مؤسسات الدعوة دخلوا في ممارسة هذه المهامّ بالتطوع أو لأنهم مثلوا ويمثلون إحدى الجهات الخاصة المتطرفة أو ذات المصالح الخاصة. وأنا أرى أنّ هذه الاختراقات بلغت حدّاً خطيراً؛ لكنه ليس مستحيل العلاج؛ لأنّ هناك إجماعاً شعبياً ومن جانب السلطات على أنّ هذه الأمور الضرورية في الدين وللدين ينبغي أن تبقى ضمن صلاحيات ووظائف ومهامّ المؤسسات الدينية. والقوة والمرجعية المستعادة لهذه المؤسسات كفيلاً بمضائلة هذه الظواهر إلى حدٍ كبير؛ فلا أحد من المسلمين يريد أن يتعلم أبناؤه دينهم على أيدي المتطرفين أو الحزبيين؛ لكنني أريدُ التنبيه إلى أمرٍ مهم، وهو طريقة النظر إلى التقليد أو تقاليد المؤسسة في أداء العبادات والفتوى والتعليم. فالمؤسسة فكرياً وسلوكاً تحتضن للمجتمع ثوابت الدين. إنما في



زمن الصحوة، والسمتبات الدينية ظهر مفتو الجماعات، وظهر مرشدهم، وظهرت مساجدهم. وكل ذلك بدعوى الاجتهاد والتجديد والخروج على التقليد البدعي. لقد جرى تجاوز الثوابت في العقيدة والعبادة القائلة بأنّ الحلال حلالٌ إلى يوم القيامة، والحرام حرامٌ إلى يوم القيامة، بفتوى هذا الداعية أو ذلك. وبذلك حلّ الفرد محلّ الآية أو الحديث وإنّ باسمهما، كما حلّ محلّ الاجتهاد الجماعي الذي تمارسُهُ المؤسساتُ الحريضةُ على تمثيل الثوابت والإجماعات الكبرى. ولننظر إلى هذه الفِرَق والانشقاقات المعتمدة على الفتوى المُلزِمة لهذا الداعية أو ذلك، أو هذا السيد أو ذلك. إنّ هذا التذرُّر إلى ما لا نهاية سببُهُ المباشر التخلّي عن ثوابت الدين لصالح آراء الأفراد وأهوائهم وحُبِّهم للزعامة، وأنه لا يجوزُ تقليد الميِّت، وأنّ الأعراف الشرعية والإجماعات ليست مُلزِمة بل قد تكونُ طاغوتية؛ بينما فتوى أهل الفضائيات هؤلاء هي المُلزِمة لجماعته أو للمسلمين في اعتقاده، وهو مستعدُّ لإحلال دم المخالفين لفتواه المعصومة. فلننظر ولنتأمّل بالفعل في كيفية النجاة باللواد بالمؤسسة ذات المسار المعروف والمحترف، والملتصق بالثوابت حتّى لو عدّت من جانب البعض تقليداً!

ولنمض باتجاه التحويلات المفهومية الخطيرة في الدين أو باسم الدين. وأنا أركّزها في ثلاثة أمور: الأول اعتبار مجتمعاتنا فاقدةً للشرعية لعدم تطبيقها للشرعية. والثاني ضرورة إقامة السلطة تحت اسم الإمامة أو الخلافة من أجل تطبيق الشرعية واستعادة الشرعية بذلك. والثالث: استحضار «الفريضة الغائبة» وهي الجهاد بالداخل والخارج لإقامة الدولة وإحقاق الشرعية. وكلُّ هذه المفاهيم أو المقولات المبتدعة خطلٌ في خطل، وانحرافٌ خطيرٌ عن صحيح الدين وثوابته. فليس صحيحاً على الإطلاق أنّ الشرعية - أي الدين - غير مطبقة؛ فنحن نوّدي عبادتنا، ونحن نتلو قرآننا ونعرف ما فيه ونؤمنُ به، ونحن نعملُ ما وسعنا بعد الفرائض في السنن والمندوبات والآداب والأخلاقيات. لقد فارق صحويونا وحزبيونا وجهاديونا كلّ ما عرفته أمتنا وعرفه علماءنا عن الشرعية والدين، وأقاموا عبر عدة عقودٍ نظاماً مُصمّماً سمّوه النظام الكامل والحاكمية، وبمقتضاه صار السواد الأعظم من المسلمين

إمّا كفاراً وإمّا غافلين، وهكذا شنوا حرباً علينا وعلى العالم لإحقاق النظام الكامل هذا، وما اكتسب العنيفون شعبيةً كبرى حتى في الزمن الثاني للدولة الوطنية العربية والإسلامية؛ لكنّ هذا المنظور الخطير للشريعة والشرعية اكتسب أنصاراً لدى الشبان ذوي الأمزجة الراديكالية، ثم اكتسب شعبيةً لدى الفئات الاجتماعية الوسطى عن طريق الحزبيين الإسلاميين المسيّسين (وبينهم فقهاء دستوريون!) بالمماثلة بين حكم الشريعة وحكم القانون في الدولة الحديثة. وقد أشرت من قبل إلى أنّ السنهوري كان بين الأوائل الذين ذهبوا لذلك. والشريعة ليست قانوناً (وإن تكن لها جوانب قانونية، ودائماً ليس بالمعنى الحديث) لأنها دينٌ من الدين.

إنّ هذا التذرُّر إلى ما لا نهاية سببُه المباشر التخلّي عن ثوابت الدين لصالح آراء الأفراد وأهوائهم وحُبِّهم للزعامة، وأنه لا يجوز تقليد الميِّت.

إنّ هذا الفهم المستحدّث للشريعة - والذي أخرجها من حضن المجتمع المسلم إلى أحضان الحزبيين والجهاديين - اقتضى الذهاب إلى ضرورة إقامة سلطةٍ لتطبيقها، ومن هذا المدخل تحول مفهوم السلطة بطريقتين: صارت ركناً من أركان الدين مثل الإمامة الشيعية، وصارت لها مهمةٌ رئيسةٌ هي تطبيق الدين أو الشريعة. والسلطة في اعتقاد أهل السنة مصلحيةٌ وتدييريةٌ

ومن الفروع وليست لها علاقةٌ بالاعتقاد والتعبديّات. ثم إنها لسياسة الدنيا أو إدارة الشأن العام. وظلّ الحزبيون والجهاديون يقولون: إنها سلطةٌ مدنيّةٌ بمعنى أنها ليست كهنوتية، وليست معصومة؛ لكنها تكتسب قدسيّتها من وظيفتها في إقامة الدين. لكنّ ما دامت السلطة قد صارت فريضةً دينيّةً فمن يقيمها؟ المفروض أنّ المؤمنين يقيمونها من طريق الشورى أو التغلب والبيعة. بيّد أنّ كلّ أمراء المؤمنين الجدد من النميري وإلى الملاء عمر فأبو بكر البغدادي، أقاموا سلطتهم بأنفسهم وبالقوة وما لجأوا حتى للبيعة. وهكذا لا شيء من هذه الخزعبلات له علاقةٌ بالخلافة التاريخية، بل هي انقلاباتٌ مثل الانقلابات العسكرية العربية التي كانت تقيمها المجالس العسكرية الثورية. بيّد أنّ الأخطر فيها هو وضع الدين في يد فئةٍ صغيرةٍ



من الحزبيين العنيفين الذين يفرضون سلطتهم على الناس باسم الدين، وهي سلطةٌ غاشمةٌ بالفعل.

ويأتي الأمر الثالث أو التحويل الثالث، وهو إحقاق الدين من طريق الجهاد، وفي مواجهة المسلمين، كما في مواجهة العالم. وقد شهدنا في العقدين الأخيرين النتائج الفاجعة لأيديولوجيا الجهاد وممارسته على المسلمين بدواخل مجتمعاتهم، وعلى رؤية العالم لهم.

إنّ مواجهة هذه التحويلات المفهومية هي الواجبُ الأولُ للمؤسسات الدعوية، ويحتاجُ ذلك إلى نهوضٍ فكريٍّ ودينيٍّ؛ لأنّ في ذلك إنقاذاً للدين وضوئاً لجماعة المسلمين ومجتمعاتهم، فهذه التحويلات خطرٌ على الدين، وعلى وجود المسلمين بدواخل مجتمعاتهم وفي العالم، قبل أن تكونَ خطراً على الدول. ثم إنّ الدول تملك المواجهة الأمنية وحسب، وهي غير كافيةٍ لإخماد جاذبيات الجهاديات واعتقادات الخلافة. بل إنه مع الهجمة الغربية، والتدخلات الإقليمية والطائفية؛ فإنّ هذه الجهاديات اكتسبت وتكتسب قوةً ومسوّغات، وتصير لها وظائف بالداخل، من أجل أوام الحماية من جهة، وذرائع المظلومية والانتقام وإحقاق الدين من جهةٍ ثانية.

وأريدُ أن أكونَ صريحاً وواضحاً؛ لأنّ ديننا في خطرٍ بالفعل فحتى لو كان الإسلام ديناً ونظاماً لدولة؛ فإنّ مصلحة الدين ومصلحة المجتمعات اليوم وغداً إخراج الدين من بطن الدولة، ومن الصراع على السلطة. إنّ درء المفسد مقدّمٌ على جلب المصالح، والاندفاع للصراع على السلطة باسم إحقاق الدين مفسدةٌ وأي مفسدة. ولننظر ماذا يحدث في عدة بلدانٍ عربية هذه الأيام. فهناك قتالٌ باسم الدين ضد السلطات. وهناك قتالٌ بين ميليشيات باسم الدين والمذهب، وحول تصور الدولة الإسلامية أسقط آلاف القتلى. وهاهم آخرون يتغولون باسم الدين والمذهب على الناس في عدة بلدان. فلنُخرج ديننا من هذا المخاض لننجو به، وتنجو مجتمعاتنا الواقعة تحت أعباء القتل والعنف والتهجير والبؤس والذلّ، ومن كاشغر إلى اليمن وما وراءها في دواخل إفريقيا وحفاصي شرق آسيا.

إنّ عمليات تحرير المفاهيم ونقدها لإخراج الدين من معمعة التطرف والعنف، تقتضي منا مُراجعةً لوظائفنا ومهامنا في فقه العبادات (إذ ما عاد المسلمون يصلُّون معاً)، وفي التعليم الديني (إذ كيف ظهر هؤلاء الجهاديون)، وفي الفتوى والإرشاد (إذ يكونُ علينا - رغم صعوبات المجال المفتوح - أن نُكافحَ كفاحَ الذين يخشون على دينهم ليس من الغريب، بل من القريب الجاهل والمغتتر أيضاً).

نحتاج إذاً إلى نهوضٍ فكري، وإلى مراجعاتٍ جذريةٍ لأفكارنا وبرامجنا وسياساتنا الدعوية، وتفكيرنا بالعالم من حولنا، ويفترض هذان الأمران

إنّ مواجهة هذه التحويلات المفهومية هي الواجب الأول للمؤسسات الدعوية، ويحتاج ذلك إلى نهوضٍ فكريٍّ ودينيٍّ؛ لأنّ في ذلك إنقاذاً للدين وصوراً لجماعة المسلمين ومجتمعاتهم.

- النقد والمراجعات - بأن نعملَ على استعادة الروح الرسالية الدعوية، وقد كان الإحيائيون هؤلاء إبان نهضتهم الأولى شديدي التوهُّج في الدعوة والنشر والانسياح، ويمتلكون روحاً رساليةً شديدة الحيوية. وصحيحٌ أنّ الإحيائيات انقسمت هنا، وانفجرت هناك، لكنّ الخطر المحيط بالدين والواقع في قلبه، يجب أن يكونَ حافظاً لاندفاعه أو اندفاعات جديدة للفهم والإفهام والإصلاح. ومن ضمن الاندفاعات تأتي عمليات إعادة بناء المؤسسات

الدينية التي تملك الروحية الدعوية المشبوبة، والتي تملك شجاعة التفكير في التغيير، وشجاعة صنع التغيير من أجل سكينه الدين والمجتمعات.

وفي الوقت الذي تجري فيه هذه العمليات النهضويةً جميعاً، ألا يمكن للمؤسسات أن تتعاون؟ لقد لاحظتُ فيما سبق أنّ لدى العرب عدة مؤسسات دينية كبرى في السعودية ومصر والمغرب وعمان والنجف وتونس. وقد بدأت كلٌّ منها أعمالاً ضدّ التطرف، ولصون الدين واستعادة السكينه للمجتمعات؛ أفلا يمكن لهذه المؤسسات إنتاج وسائل وأدوات ومناهج تعاون غير ما اعتادت عليه من تفرّد في الظروف السابقة؛ وذلك من طريق استحداث وسائل اتصال وتنسيق للمشورة والخبرة والمعونة، ووضع البرامج لمساعدة المؤسسات الدينية

التي انهارت في بعض الدول العربية، ولمساعدة الأفارقة والأسويين في مواجهة التطرف أيضاً، حيث تقصُر وسائلهم. لا بد إذاً من إطلاق حراكٍ كبيرٍ وشاسعٍ لإنقاذ الدين من مستنقعات التطرف والعنف. لقد لجأ الأزهر للبيانات خلال السنوات الأربع الماضية؛ للتنوير من جهة، ولمكافحة العنف باسم الدين، ولإعادة تنظيم العلاقة بالديانات الأخرى. وفهمتُ أنّ المغرب أطلق برنامجاً لتدريب الدعاة والأئمة من إفريقيا. وبالطبع هناك وسائل وإمكاناتٌ أخرى يمكن التفكير فيها وإنجازها بالشورى وبالعامل الجماعي. وهناك جهاتٌ وهيئاتٌ موجودةٌ للعمل الجماعي ينبغي تنشيطها. إنه أفقٌ واعدٌ - هذا التعاون - وينبغي استكشافه، ليس في مكافحة التطرف والعنف في مجتمعاتنا فحسب؛ بل وفي العمل معاً لخدمة المسلمين في المهاجر بطرائق جديدة.

ولننظر أخيراً في العلائق بين المؤسسات الدينية والدول. السلطات الآن وفي كل مكانٍ تدعونا لرفع راية الدعوة والنهوض الفكري لمكافحة التطرف، وهذه مهمةٌ جليلةٌ وجديدةٌ لا ينبغي الاستجابة لها فقط؛ بل والاهتمام بتطويرها من أجل علاقةٍ أخرى بين مؤسساتنا ودولنا. لقد كانت هناك ثغراتٌ كبيرة في طرائق سياسات الدين بين الدول والمؤسسات الدعوية. وهناك جهاتٌ عملت على الإضعاف والاستنزاف للدين ومؤسساته، وهذه الثغرات كانت بين أسباب استشرء التطرف بين الشباب، وأنا أرى أنّ السلطات مستعدةٌ الآن للإصغاء أكثر لأرائنا ومطالبنا وبحثنا عن استقلاليةٍ أكبر، وتعاونٍ أعمق، بدلاً من الاهتمام باجتراح سياساتٍ للدين تستجيب للظروف الأمنية، وتنتهي بانتهاؤها.

إلى أين من هنا؟ إلى بناء مؤسساتٍ دعويةٍ رسالتها صونُ الدين على أصوله وأعرافه المستقرة: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴿ وَمَا يُلْقِنَهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقِنَهَا إِلَّا ذُو حِظٍّ عَظِيمٍ ﴾ صدق الله العظيم.